مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (03) / العـدد: (04) (2019)، ص 108 - 136

انشطار ممارسة السلطان في السياسات الحضرية الجديدة وتحديات الاقصاء الاجتماعي والمجالي في المغرب

Fission of power in the new Moroccan urban politics and the challenges of social and spatial exclusion

لحسن امزيان

Lahcen Ameziane

جامعة محمد الخامس- الرباط، (المغرب)،lahcen.ameziane@um5.ac.ma

Université Mohamed V- Rabat, (Maroc), lahcen.ameziane@um5.ac.ma

تاريخ الإستلام: 2019/09/13 تاريخ قبول النشر: 2019/10/11 تاريخ النشر: 2019/12/17

الملخص:

اتناول في هذه المقالة إشكالية الهشاشة والاقصاء الاجتماعي والمجالي كنتيجة للتوجهات الجديدة للاقتصاد السياسي في السياسات الحضرية في المدن المغربية. وقد أنجزتها بالاستناد على بحث سوسيولوجي ميداني حول بعض المشاريع العملاقة الراهنة في كل من مدينة الرباط والدار البيضاء ومقارنتهم بمثلهم في كل من بروكسيل ودبي باعتماد النظريات السوسيولوجيا الحضرية وانتقاد اطروحات الجغرافيينالراديكاليين وبعض اطروحات العلوم السياسية الفرنسية في أفق التأسيس لمقاربة من داخل السوسيولوجيا. واستخلصت انعكاسات هذه السياسيات على المؤسسات والسلطان والافراد والمجموعات والمجال والبيئة.

الكلمات مفتاحية:

السياسات الحضرية؛ والاقصاء الاجتماعي والمجالي؛ والدولة والسلطان؛ والمغرب.

تصنيفات JEL : F19، Q41، P45

Abstract:

The issues of the article are about the problematic of social, spatial and environmental exclusion, streamed of the new tendency of the economic political in the current urban politics in the Moroccan cities. This sociological research was corroborated of fieldwork data collected around the mega projects in Rabat and Casablanca, compared to their similar in Dubai and Brussels. The theoretical background was defined of a critical view to the radical geographers' thesis and political scientists, in addition to the urban sociological approaches.I concluded the impact of such politics on space, people, environmental and political power.

Key words: Urban politic, spatial and social exclusion, powerand state, Morocco.
JEL Classification Codes:F19, Q41, P45

المؤلف المرسل: لحسن امزيان، الاميل: lahcen012@gmail.com

المقدمة:

أتناول في هذه المقالة التحولات الجديدة في السياسات الحضرية التي تؤطر تدخلات الفاعلين العموميين والسياسيين في تدبير القضايا الحضرية ورسم مستقبل المدن المغربية. لقد دفعت التحديات الاجتماعية والفنية والمجالية المتزايدة التي تواجهها هذه المدن الحاكمين الى نهج اساليب واستراتيجيات بديلة. ولعل من بين الاختيارات الجديدة في الحكم والتدبيرالحضري التي تم الاستناد إليها خلال الألفية الجديدة: التفكيك التدريجي للسياسة التنموية الإرادوية للدولة المعتمدة من قبل، والتأسيس لسياسة جديدة تعتمد بالأساس على انسحاب أو على الأقل انحصار أدوار الدولة وتدخلاتها وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والدولي ضمن إستراتيجية جديدة تندرج في هدم المؤسسات القائمة أو جزء منها أو بعض منصلاحياتها السابقة... الخ. وخلق مؤسسات جديدة بتدابير سياسية واجتماعية قوية وتتمتع بصلاحيات تنفيذية وقانونية كبيرة بالإضافة الى أنها سلسة وتهدف الى تدعيم الاستثمار والمنافسة الحرة. إن هذه الاستراتيجية الجديدة في السياسات الحضرية سواء من خلال المشاريع العملاقة أو السياسات الاجتماعية المواكبة لها (برنامج التنمية البشرية ومدن بدون صفيح...إلخ) التي انطلقت مع بداية هذا القرن الجديد هو ما يشكل موضوع هذه المقالة التي تهدف الى البحث عن تحديد ميكانيزمات وآليات اشتغال الانفتاح الاقتصادي الجديد سياسيا واجتماعيا في المغرب.

تتعلق الاشكالية الرئيسية لهذا العمل في البحث عن الديناميكيات الحضرية التي ترتب عنها انشطار قوي للسلطان[1] في إدارة المجال من خلال التوزيع الجغرافي غير العادل للأنشطة الاجتماعية والإنسانية؛ ومن خلال العمليات والديناميكيات الاجتماعية والسياسية غير المتساوية والمتفاوتة من حيث النمو الحضري للمناطق في السنين الأخيرة. وانعكاسات كل هذا على الجماعات والأفراد من خلال عمليات الاجتثاث والترحيل والتفقير التي يكون ضحيتها العديد من المواطنين والمجموعات البشرية، وكذا الانعكاسات البيئية القريبة والبعيدة المدى التي تنتج عن هذا الاختلال في التوازن الطبيعي.

ان مقاربة هذه الاستراتيجيات الجديدة في الحكم وتحليل انعكاساتها الاجتماعية والسياسة لا تستقيم إلا من خلال وضعها في سياق تحول مفهوم "السلطان" (pouvoir) والمضامين الجديدة التي يستند اليها بعد الهجوم القوي على " الدولة الوطنية" المبنية على السيادة والتمثيل السياسي الديموقراطي. لقد أصبحنا إزاء نوعين أو أكثر من أنواع ممارسة السلطان في المجالات الحضرية المغربية: مجالات استقطاب الرأسمال الأجنبي الذي يخضع

[1] إنني استعمل مصطلح السلطان لتميزه عن مصطلح السلطة لأن هذه المفردات في اللغة العربية يكتنفها نوع من اللبس والغموض للتميز بين pouvoir و Autorité ومقابلهما في اللغة الفرنسية، بالإضافة الى أن لفظة القوة لا تفي بالغرض المطلوب، لكل ذلك فإنني استعمل السلطان في مقابل pouvoir / Powerوالسلطة في مقابل Autorité/ Autority.

لنوع جديد من الحوكمة (Gouvernementabilité) سياسيا وإداريا واجتماعيا؛ ومجالات أخرى خاضعة لمقاربة سياسة واجتماعية تهدف إلى التأهيل ومواجهة الهشاشة وفقاعة الظروف الحياتية والانسانية لسكانها.

وقد اعتمدت كخلفية ميدانية ومعرفية لهذه المقالة على بعض النتائج الأولية للبحث السوسيولوجي الذي قمت به بتمويل من طرف المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في إطار الدورة الرابعة لبرنامج المنح البحثية[2] حول المشاريع العملاقة في المدن المغربية، ومقارنتها بنفس هذه المشاريع في كل من دبي بالإمارات العربية المتحدة وبروكسيل ببلجيكا. وتناولت فيه بشكل خاص اختلاف سياق وديناميكيات "الحكامة "[3] السياسية والتنظيمية وطرق تبني وتفعيل هذه المقاربة الجديدة في السياسات الحضرية للبلدان الثلاثة الشيء الذي لا يساير بعض الأدبيات في العلوم الاجتماعية التي تناولت الأطروحة النيوليبرالية[4].

إن هذا الاختلاف يغرف من طبيعة كل نظام اجتماعي وسياسي وطبيعة فاعليه وبنياته، وينعكس في استراتيجيا تبني المشاريع الكبرى أو العملاقة في سياستها وما يواكبها من تغيرات في شكل تنفيذ الأشغال والترسانة اللوجيستيكية وفي الوسائل والآليات. بالإضافة الى الطبيعة الجديدة للمؤسسات المشرفة على هذه المشاريع والصلاحيات التنظيمية والتدبيرية والإدارية والقانونية التي تتمتع بها.

1. الإطار المرجعي والمنهجي:

1 .1السياسات الحضرية الجديدة والمشاريع العملاقة:

[2]انني أنتهز فرصة نشر اول مقال من هذا البحث لكي أتقدم بجزيل الشكر للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية ببيروت وللهيئات الدولية المانحة التي تدعمه في مشاريع دعم البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية وشمال افريقيا خاصة الوكالة السويدية للتعاون الدولي التي دعمت الدورة الرابعة لمنح البحث التي استفذت منها سنتي 2017-2018 والتي ينظمها المجلس في كل سنة.

[3] ان المضمون الملتبس لهذا المفهوم خاصة الاستعمالات المختلفة له غير المضبوطة لغويا ودلاليا في الكتابات الأجنبية من خلال مصطلح " Gouvernance " التي تحيل على كل شيء تقريبا ولا شيء محدد بالفعل مما يجعلني اتحفظ كثيرا من استعماله وأحصر مضمونه في اطار النظام الترابي للسلطان المحلي ومدى نجاعة ممارسته للحكم انطلاقا من الصلاحيات المخولة له.

[4] أطروحة الجغرافيين الراديكاليين الأمريكيين الذين يتناولون هذا النوع الجديد في الحكم وممارسة السلطان من خلال ابراز الإطار النظري الاقتصادي المرتكز على تجاوز التدابير السياسية والاجتماعية الكينزية وإعمال تدبير ليبرالية جديدة والامتدادات الجغرافية والمجالية لهذه الممارسات وطبيعتها. ويمكن ان اذكر على سبيل المثال لا الحصر:

Neil Brenner et Nik Theodore and All, **Space of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe**, (USA, Malden: by Blackwell Publishing Ltd, 2002.) Pp 2-32.

Jamie Peck et Adam Tickell,"Neoliberalizing space", in Neil Brenner et Nik Theodore and all, **Space of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe**. (USA, Malden: by BlackwellPublishing Ltd, 2002.) Pp 33-57.

تعرف الساكنة الحضرية تحولات ديموغرافية كبيرة ومتواصلة في مختلف بقاع المعمور حيث انها تجاوزت نسبة 53 ٪ من حوالى 7 مليار نسمة حسب الاحصائيات الاممية الرسمية للمنظمة العالمية للسكان بحلول الألفية الجديدة، وبالنسبة للمغرب فقد تجاوزت الساكنة الحضرية عتبة 51% بالمقارنة مع الساكنة القروية خلال الإحصاء العام للسكان في سنة 2004. واستمرت في الارتفاع لتتجاوزعتبة 60 % خلال الاحصاء العام للسكان الأخير لسنة 2014 حيث وصلت إلى مامجموعه 20.432.439 م نسمة[5].

إن التزايد السكاني المتواتر وتركز الخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الذي صارت تعرفه الحواضر العالمية والمشاكل المجالية والبيئية والصحية المترتبة عنها هو ما دفع ساستها والمسؤولين على تدبير قضاياها يجتهدون من خلال اعتماد طرق وآليات تدبيرية جديدة لمواجهة هذه التحديات الكبرى المتزايدة. ولعل الاختيارات الاقتصادية والسياسية التي تبنتها الدولة المغربية وعبرت عنها انطلاقا من الحكومة الأولى بعد حكومة التناوب (1998-2002) عكست الانخراط القوي والفعلي من أجل استقطاب استثمارات الرأسمال المالي العالمي عبر الرهان على احتضان البرامج العملاقة الداعمة للبنية التحتية. وترجم هذا التوجه الجديد بتهيئة ميناء طنجة- ميد وبناء معامل رونو وبرامج الطريق السيار طنجة-أكادير عبر مراكش وتهيئة الواجهة البحرية المتوسطية طنجة- السعيدية عبر الحسيمة والناظور والبرامج العملاقة لإنتاج الطاقة الشمسية والهوائية في ورززات والداخلة وطرفاية، وتهيئة ضفتي وادي أبي رقراق بالرباط وبحيرة مارتشيكا بالناظور وتهيئة الواجهة البحرية للرباط وتهيئة ميناء الدار البيضاء والواجهة البحرية ...إلخ.

إن الوقوف عن كثب على هذه الديناميات المجالية والاجتماعية والثقافية والفنية في صيرورة تهيئ مجالات البناء ورسم تصاميم التهيئة الحضرية وتحديد اتجاهات توسع المدن المغربية والتناقضات والصراعات المرتبطة بها بخلفياتها ومرجعياتها السياسية والاجتماعية والإدارية بين مختلف الفاعلين المتدخلين في هذه العمليات ورهاناتهم وسلطان كل واحد منهم [6]قادر على جعلنا وسط هذه الأسئلة الكبيرة والمترابطة.كما أن الاطلاع على سياسة الدولة في ميدان التهيئة والتعمير والتدبير الحضري وسياسة المدينة، سواء فيما تعلق بتقييم التجربة السابقة المتمثلة في السياسة التنموية الإرادوية الممتدة إلى آواخر التسعينات من القرن الماضي، أوما يتعلق بمواكبة التصورات الجديدة التي أصبحت تؤطر تدخلاتها في مواجهة الهشاشة وإعادة هيكلة المدن والديناميات الفنية والعملية والاشكالات المرتبطة بتجسيدها على أرض الواقع من خلال الاختيارات الجديدة في الحكم التي

[5]Haut Commissariat au plan, **Recensement General de la Population et de l'Habitat 2014**. (Rabat: Bulletin officiel n° 6354 du 23 Avril 2015.)

[6]AbdelghaniAbouhani, **Enjeux et acteurs de la Gestion Urbaine** (Dakar:Edition CODESRIA, 2000.) p166.

تستند على تفكيك هذه السياسة التنموية الإرادوية للدولة التي كانت سائدة من قبل والتأسيس لسياسة جديدة تعتمد بالأساس على انسحاب الدولة وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والدولي. ان الأرضية الأساسية التشريعية والسياسية لهذا التحول يجد جذوره الأولى في المخططات الحضرية وتدابيرها المتعلقة بتنفيد توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال ما سمي ببرنامج التقويم الهيكلي (Programme d'Ajustement Structural) الذي انطلق اعتماده كتدابير اقتصادية وسياسية منذ بداية الثمنينات وبالضبط انطلاقا من السنة المالية لسنة 1983 وهي التدابير والإجراءات التدريجية التي أدت الى تراجع تدخلات الدولة بفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والدولي للاستثمار في كل القطاعات: النقل والنقل الحضري والصحة والتعليم والسكن وتدبير النفايات الحضرية والوقوف والتوقف في الشوارع والمرابد الى غيرها من القطاعات[7]الحضرية الحيوية التي صار اخرها هي الامن والامان. وهي الاستراتيجية الجديدة التي ستتمدد مع تطور الشركات الخاصة وتوسع امكانياتها المالية وتوسع أنشطتها الاقتصادية بين قطاعات مختلفة لكي تندرج في صيرورة جديدة مع الالفية الثالثة فيما صار يعرف بالبرامج الحضرية العملاقة وانعكاساتها على المدن والتي يمكن اختصارها في المحاور التالية: البرامج العملاقة المهيكلة والداعمة للبنية التحتية التي تم اسنادها من خلال برامج اجتماعية تغرف من الاطار الايديولوجي الذي يؤطر هذا التصور الجديد والذي يجد تعبيره فيما يعرف بنظرية الرأسمال البشري[8]والتي يمكن ان نذكر من بينها البرامج السياسية والاجتماعية التي تم تبنيها في هذا الصدد : برنامج مدن بدون صفيح وبرنامج التنمية البشرية من خلال محاربة الهشاشة والفقر وبرامج إعادة التأهيل وانقاذ المدن القديمة ببناء وترميم المنازل الآيلة للسقوط ..الخ. الشئ الذي يعكس بقوة بالاضافة الى تغيير قوي في اليات الحكم والإجراءات والتدابير المستندة على المنافسة والسوق؛ تصورتقنو مالي- استيتيقي في مقاربة اشكاليات ومشاكل المدينة الفيزيقية والاجتماعية والمجالية وهي مقاربات وتدخلات مؤسساتية مسنودة بتصورات سوسيولوجية وفنية لا تنظر إلى المدينة إلا من خلال بعدها الستاتيكي والبنيوي، في حين يجب استحضار الأبعاد الأخرى، خاصة البعد الدينامي وأهميته الفكرية والتطبيقية في تناول إشكاليات المدينة للحد من معضلات الهشاشة والتمايز الاجتماعي[9].

[7]لحسن امزيان، السلطان المحلي بين القبيلة والحزب دراسة سوسيولوجية للسلوك السياسي لدى النخبة المحلية، (الرباط: دار الأمان، 2013) ص 89.

[8]MichelFoucault, Naissance de la Biopolitique :cours au collège de France 1978/1979 (Paris : Gallimard/Seuil, 2004) p 225 .

[9] لحسن امزيان، المسألة الحضرية في المغرب غير منشور، ص 11.

تضع الاختيارات السياسات الحضرية الجديدة نصب أعينها الأهداف الاقتصادية التنموية المباشرة والنتائج المترتبة عن سوق الشغل وتتجاهل أو تتناسى الانعكاسات غير المباشرة [10]حسب تعبير "روبيرميرتون" على المجتمع والبيئة من خلال انتاجها لحدة الاستقطاب، وانعكاسات ذلك علىالعدالة الاجتماعية والتوازن البيئي والاستقرار الطبيعي للسكان أفرادا ومجموعات. إن المنطق الجديد الذي صارت تشتغل به المدن في الحقبة الراهنة هو ما استرعى انتباهي خاصة في مدن العالم الثالث – المدن المغربية في هذه الدراسة– والتي وجدت نفسها مدفوعة بقوة التحولات الهيكلية للرأسمال وتراكماته مجبرة على فتح مجالاتها وترابها لإعادة نظر جذرية في كيفية تدبير الحكامة الحضرية للتراب المحلي، لكي تنخرط في المنطق الجديد الذي عبر عنه "دافيد هيرفي" بقوله: "من التدبيرية إلى المقاولاتية في الحكامة الحضرية للرأسمالية الراهنة"[11] والتي جاءت حسبه كنتيجة لتوصيات المناظرة الدولية التي نظمت في اورليانو بالولايات المتحدة الامريكية سنة1985 بين أكاديميين وسياسيين ومخططين حضريين ورجال أعمال ثمانية مدن عالمية عملاقة تنتمي لسبعة دول صناعية متقدمة للبحث عن السبل الكفيلة بجعل حكومات المدن وساستها يتبنون تجديدات وإصلاحات بنفس مقاولاتي قمينة بجعل مدنهم تتجاوز الظروف الصعبة التي تعيشها من اجل مستقبل مشرق لسكانها[12]. وسيفضي هذا التحول العميق الى اعادة النظر في القوة الهيكلية والتحديدية للعناصرالمنتمية للمجال الحضري في فهم الصيرورات والديناميات الجديدة في تحولات المجتمع والسلطان وبنياتهما وممارساتهما في قيادة الناس وإنتاج المجال والأشياء.

ان انخراط ساسة ومدبري المدن المغربية في هذه الصيرورة الجديدة يطرح مشكل جوهري من حيث المرجعية التنظيمية والقانونية والإدارية لهذه العملية، بما ان التنظيم الإداري والترابي والصلاحيات الموكولة للجماعات الحضرية ورؤساء أو عمداء المدن المغربية المحددة بالقانون، دون ان يعني هذا ان رؤساء المدن في الدول الأخرى تشتغل خارج القانون لان هذه الصلاحيات وبعلاتها ترزح تحت ضغط التقاليد السلطوية المتوارثة وضعف فضيع في قيم المواطنة والمسؤولية والمبادرة المرتبطة بصيرورة تشكل الدولة المغربية وخلفياتها الاجتماعية والتاريخية[13]. ان الصلاحيات التي يتمتع بها رؤساء المدن المغربية بما فيهم الذين يتمتعون بوضعية

[10]Robert Merton, ***Éléments de théorie et de méthode sociologique***. (Paris: Plon,2ème edition, 1965.) p 73.

[11]*David Harvey,"*From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation in Urban Governance in Late Capitalism"**,** In***GeografiskaAnnaler :*** *Series B, Human Geography,* Vol. 71, No.1,(Sweden: published on line by Swedish Society for Anthropology and Geography, 8 August 1989) pp: 3-17, p 4.

[12]*- Harvey, '' From Managerialism '' p 4 et 5.*

[13]عبدالله العروي، **الأيديولوجيا العربية المعاصرة**(بيروت: مطبعة المركز الثقافي العربي، 2006).

تحالفات سياسية مريحة بالنظر الى ثقل التاريخ وغياب شروط تشجيع المبادرات المواطنة الخلاقة سيجدون أنفسهم لا محالة غير قادرين للانخراط في هذه الدينامية التدبيرية الجديدة بدون موافقة الأجهزة المركزية للدولة. ومن الأمثلة المعروفة في هذا الصدد مشروع التنشيط الثقافي الدولي لمدينة الرباط المتمثل في مهرجان موازين الذي يدخل في نطاق هذه الدينامية[14] من خلال عملية تبنيه واقراره كمهرجان سنوي على الرغم من الرفض الواسع له من طرف القاعدة الانتخابية للتحالف المسير لمدينة الرباط.

1. 2 المنهجية:

لقد اشتغلت في هذا البحث منهجيا على تحليل المجال الحضري في جانبه الفيزيقي –والبرامج العملاقة كجزء منه – المادي المرئي والموضوعي بالإعتماد على تقنيات قراءة وتحليل تصاميم المدينة والمخططات الحضرية الموجودة سلفا أو التي كانت في طور المصادقة أو التنفيذ وحصلت على معطيات كثيرة، بالاضافة الى ما حصلت عليه من بيانات أخرى عبر تقنيات العمل الميداني المتمثلة في الورشات والمقابلات مع ازيد من 30 مبحوث من خلفيات مختلفة رسمية وغير رسمية، والمجموعات البؤرية .

وقد سعيت إلى تقييم الانعكاسات المجالية والاجتماعية والبيئية على الأفراد والجماعات من خلال مجموع التغيرات التي عرفها المجال الترابي الطبيعي للمشروع العملاق أو التغيرات المتوقعة بالنظر إلى الوضعية الجديدة التي ترتبت عن إنجازه انطلاقا من العمل الميداني الذي قمت به بمساعدة بعض طلابي وزملائي الباحثين. وانطلاقا من الفرضيات قمت بصياغة تيمة او تيمات (Thèmes)عن كل فرضية حسب المنطوق المعرفي لها. وشيدت ما مجموعه سبعة تيمات أساسية لفروضي العلمية، والتي بدورها هيكلت من خلالها دليل المقابلة النصف–موجهة التي اعتمدت عليها في استجواب المبحوثين. إن الأفكار /الآراء التي حصلت عليها ميدانيا من المبحوثين انطلاقا من أجوبتهم على أسئلتي والتي جاءت عبارة عن خطاب مهيكل وفق التيمات التي شيدت على أساسها أسئلة دليل المقابلة. إن قراءة وتأويل هذا الخطاب المشيد ميدانيا هو الذي سيؤكد أو ينفي فرضياتي ويحدد بالتالي

عبداللهحمودي، **الشيخ والمريد** (المحمدية: مطبعة طوبقال الطبعة الثانية، 2014).

- لحسن امزيان، **السلطان المحلي**، ص 299.

[14]مهرجان موازين للموسيقى هو مهرجان عالمي تحتضنه مدينة الرباط خلال شهر ماي من كل سنة ضمن اجندة محددة في اجندة المهرجانات العالمية المعروفة وذات الصيت الكبير التي يتنقل لحضورها الألاف من عشاق الفن والثقافة والموسيقى، وهو يدخل ضمن استراتيجية الإنعاش الاقتصادي السياحي والثقافي للمدن المغربية لكي تحتل مكانتها في إطار تنافس المدن في استقطاب السياح والزوار. وقد عرف هذا المهرجان انتقادا سياسيا وأخلاقيا قويا حول المبالغ المالية الكبيرة التي يتم رصدها لجلب الفنانين والمغنيين العالميين والطريقة الإباحية أحيانا التي يستعرض بها البعض منهم اعماله الفنية ومع ذلك استمر المهرجان رغم رفض القاعدة الانتخابية لمسيري المدينة.

الاستنتاجات التحليلية التي سأتوصل إلى بناءها.ويبقى أن أشير في هذا الصدد إلى أن عينات البحث كما اشرت اليها أعلاه محددة حسب أسئلة البحث التي تم ترتيبها وفق الإشكالية والفرضيات.

إن الترابط المنطقي بين وحدات هذا البحث على المستوى المنهجي من سؤال البداية إلى غاية (الخطاب: جواب المبحوث)، والتأطير النظري والمنهجي السلس لمختلف هذه الفقرات والمراحل المتتالية هو الذي سمح لي بتنويع التقنيات المنهجية المختلفة بين المقابلات، وورشات العمل والمجموعات البؤرية، وربط نتائجها بشكل دقيق بالفروض العلمية التي أطرت من خلالها أهداف هذا البحث. بل إن هذه السلاسة وهذا النوع من الاستقلالية النسبية للمعطيات الميدانية سيسمحان لي بإعادة استثمار كل هذه المعطيات في بحوث ومشاريع علمية مستقبلية. ولابد ان اشير الى انني في هذه المقالة سأقتصرعلى تناول النتائج المرتبطة بالتيمة الكبرى المتعلقة بالفرضيتين المشار اليهما أعلاه والتي تتعلق بتقييم درجة ومستوى الاندماج الحضري وانعكاساته على الاقصاء الاجتماعي وعلى المجال الطبيعي والبيئي، على ان اتناول المحاور الأخرى للبحث المتعلقة بعلاقة النخب المحلية والمجتمع المدني والتمثيلية السياسية وقضية الديموقراطية بهذه التحولات لاحقا.

2. نتائج العمل الميداني:

2 .1 الانعكاسات المؤسساتية والترابية:

لقد انطلقت في بحثي الميداني من فرضية اساسية أن اعتماد البرامج العملاقة في المدن المغربية خاصة في مجال البحث في مدينتي الرباط والدار البيضاء يستند إلى إعمال تدابير استثنائية في إجراءات التخطيط والسياسة الحضرية التي غالبا ما يتم ربطها بنوع من نظم الحكامة الحضرية التي تستند إلى ديموقراطية أقل ونفعية أكثر لفائدة بعض النخب الجديدة والطبقات الغنية.وبالرجوع الى معطيات بحثي الميداني حول المشاريع العملاقة الذي مكنني من خلال ممارسات الدولة وانطلاقا من الترسانة المؤسساتية التي تعتمد عليها والإجراءات والتدابير المختلفة التي تحصل في الواقع التمييز بين عمليات العقلنة الإدارية والبيروقراطية في تحسين أداء الإدارة وجهازها البيروقراطي في طريقة تنفيذ الأعمال العامة من جهة والدينامية الجديدة التي صارت تنعت أكاديميا بالأطروحة النيوليبرالية في علاقة مع آليات اشتغال الدولة ومؤسساتها ومهامها والتغيرات الحاصلة فيها. إن الوصول الى هذه الملاحظة الدقيقة وغير المرئية لم يكن ليحصل لولا مجريات هذا البحث الذي سمح لي بالتمييز في إدارة هذا النوع من البرامج العملاقة بين نوعين من الممارسة والتدبير السياسي وهو ما سأصطلح عليه ب"الإنشطار في ممارسة السلطان السياسي (pouvoir)" الناجم عنسياق التداخل بين المحلي والإقليمي والكوني في اطار عمليات العولمة[15]واختلاف

[15] العولمة مفهوم ملتبس يجب ان نكون جد حذرين اثناء استعماله لكونه يوحي أو يستفاد منه اننا بصدد عملية وحدة أو اندماج سلمي وبدون انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية في حين ان كل اندماج هو شرط للهيمنة. انظر حوار بيير بورديو مع الصحفيBernard Chung:

الأشكال السياسية والمضامين الاجتماعية والمؤسساتية والاقتصادية التي يأخذها حسب الإرث السياسي والاجتماعي للمجتمع ونظامه السياسي. ولعل ذلك هو ما يفسر التكيف السلس أو العكس للأنظمة السياسية والترابية وتدابير "الحكامة" فيها مع الدينامية النيوليبرالية المتنامية مما يجعلها تنعكس في ثقل الإجراءات والمساطر أو العكس وعلى درجة استبداد المؤسسات العليا بالقرار وطرق إدارة المجال الشيء الذي يخضع لفعل ثقل الترسانة القانونية وماضي التقاليد الديمقراطية في كل سياق تشتغل فيه هذه الدينامية[16].

ففي حالة المشاريع الكبرى في المغرب وخاصة تلك التي قمت بدراستها وهي تهيئة ضفتي ابي رقراق وتهيئة الواجهة البحرية للرباط والدار البيضاء يمكن أن نميز بين آليتين اثنتين وممارستين مختلفتين في تدبير وإدارة هذه المشاريع. بالنسبة لمشروع وادي ابي رقراق فقد تم إحداث وكالة جديدة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري تحت اسم وكالة تهيئة ابي رقراق من خلال القانون 04/16 في سنة 2005[17] التي عوضت SABR Aménagement الشركة الخاصة التابعة لصندوق الإيداع والتدبير التي واكبت اشغال التهيئة والدراسات منذ 2001 من أجل وضع تصور متكامل لتهيئة ضفتي وادي ابي رقرق[18].

إن الصلاحيات والمضمون الجديد للقانون التأسيسي لهذه المؤسسة العمومية الجديدة يعكس نوع جديد من التدبيريةمن خلال ممارسة السلطان السياسي. إذ أن الصلاحيات القانونية والإدارية في قطاع التعمير وفي نزع الملكية والسمو في قطاع التقاضي في حالة التعارض مع الاغيار بهذا الخصوص وفي ممارسة الحكم والسيادة على مجالها في علاقة بالسلطان المحلي في المجال الترابي التي اصبحت تتمتع بها هذه الأداة الخاضعة للقانون العام بما أنها مؤسسة عمومية يجعلنا أمام نوع جديد من الممارسة السياسية للسلطان في إدارة الناس والقيام بالأشياء في الواقع وتحول جذري في مؤسسة الدولة ومن داخل الدولة نفسها في ممارستها للسلطان.

Pierre Bourdieu, '' Mondialisation et Domination : De la finance à la culture'', **Cités n° 51,** (Paris : Presse Universitaire de France, 2012/3.) Pp129à134.

-Voir: https://www.cairn.info/revue-cites-2012-3-page-129.htm» (entretien avec Bernard Chung – trad. enCoréen, ***HangyorehShinmun***, 4 février 2000,) p. 17.

[16]ملاحظة تم بناؤها من خلال الدراسة المقارنة بين كيفية تبني البرامج العملاقة في كل من المغرب ودبي بالامارات العربية وبروكسيل ببلجيكا.

[17] Loi n° 16-04 relative à l'aménagement et à la mise en valeur de la vallée de Bou Regregpromulguée par le dahir n° 1-05-70 du 20 chaoual 1426 (23 novembre 2005).(Rabat **: Bulletin Officiel n° 5374** du Jeudi 1 Décembre 2005).

[18]LematinduSahara, '' EntretienavecEssaklLamghari, Directeurde SABR Aménagement '' (du16 Mai 2004.)

إن نفس المؤسسة وربما مؤسسة شبيهة بنفس الصلاحيات الإدارية والقانونية كان سيناط بها الاشراف على تهيئة الواجهة البحرية للرباط والدار البيضاء لولا الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى لسنة 2008 والتي عجلت بانسحاب العديد من المنعشين العقاريين الدوليين خاصة الخليجين منهم تفاديا للانعكاسات السلبية المحتملة لهذه الأزمة المالية التي انعكست بشكل كبير على اقتصاديات بلدانهم المرتبطة بشكل قوي بالاقتصاد العالمي. وقد انسحبت فعلا كل من "سما دبي" من بعض مشاريعها في تهيئة وادي ابي رقراق وشركة إعمار من مشروعها الكبير في الواجهة البحرية للرباط الشيء الذي ترتب عنه تغير جذري للمشروع الكبير (سافيرة) الذي كانت هي صاحبته والذي تم وضعه للواجهة البحرية للرباط. وأدى لاحقا إلى تأسيس شركتين جديدتين مجهولتي الاسم[19] في إطار القانون الذي تم اقراره في إطار تفاعلات الدولة المغربية مع توصيات الهيئات المالية الدولية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات المفروضة في ثمانينات القرن الماضي والمعروفة بالخوصصة[20]. وقد أسست شركة تهيئة الرباط بين ولاية الرباط ومساهمة الشركة المملوكة للدولة المعروفة هولدينغ –العمران. في حين أن شركة تهيئة الدارالبيضاء تأسست هي الأخرى في نفس السياق ونفس الإطار القانوني المرجعي لقانون الخوصصة بمساهمة مؤسسات عمومية مختلفة منها البنك الشعبي وشركة هولدينك–العمران ومجلس جهة الدارالبيضاء ومجلس الجماعة الحضرية ومجلس ولاية الدار البيضاء والوكالة الحضرية للدار البيضاء في إطار ما صار يسمى شركات التنمية المحلية المشار اليها في القانون الإطار للجماعات المحلية.

إن الاهداف المحددة في المجالات الترابية التي صارت تشرف عليها هذه المؤسسات الادارية الجديدة من داخل جهاز الدولة بعد الأزمة الاقتصادية المدوية التي هزت العالم سنة 2008 تعكس نوعا من الانتقائية في تدبير الشأن العمومي والمحلي وفي تحولات الدولة نفسها. وقد سمحت لي المعطيات التي حصلت عليها من بحثي الميداني أن أميز بين ثلاثة أنواع ومستويات من ممارسة السلطان السياسي والإداري البيروقراطي في إدارة الناس والاشياء تتوزع او تتوافق مع ثلاثة مجالات ترابية وهي كالتالي:

أ– المجالات التي يتم تدبيرها من خلال مؤسسات جديدة –على شاكلة وكالة تهيئة ضفتي وادي ابي رقراق– يمكن وصفها بالدولة فوق الدولة بالنظر إلى الامتيازات التدبيرية والقانونية والسلطانية (Pouvoirs) التي تتوفر عليها. حيث نجد ان هذه الامتيازات في إطار الدولة الوطنية موزعة بين مؤسسات ومواقع إدارية وسياسية وسلطوية

[19] **Decret n° 2-08-557** du 21 Chaoual 1429 (21 octobre 2008) pour « Société Casa Aménagement ».

- **Decret ° 2 -14- 565** du 4 Chaoual 1435 (1eraoût2014) autorisant la création d'une société anonyme dénommée «Rabat RégionAménagements».

[20] En vertu des dispositions de l'article 8 de **la loi n° 39-89** autorisant le transfert d'entreprises publiques au secteur privé.

(Autorités) مختلفة في جهاز الدولة نفسه كما عهدناها منذ بناء الدولة المغربية الحديثة مع الاستعمار الفرنسي الى الان، الشيء الذي يدفعني للقول إننا في إطار بداية صيرورة تحول جذري في مفهوم الدولة وجهازها وبالتالي مفهوم ممارسة السلطان السياسي والبيروقراطي نفسه.

إن ما اثار انتباهي الفكري في هذه الصيرورة هو دينامية هذا التحول الذي يحصل من داخل جهاز الدولة نفسه الذي تطور في صيرورة تاريخية طويلة حيث اكتسب هذا الشكل الذي يرتكز على منطق الدولة كما تأسست في اروبا منذ القرن الثاني عشر خاصة في فرنسا وانجلترا تحت هيمنة رجال الدين والنبلاء حيث استطاع هؤلاء فرض هيمنتهم من خلال عملية توحيد الامة وخلق الدولة وبالتالي اضطلعوا بمهام قيادة المجتمع والهيمنة عليه[21]. واستلهاما لفكر "اوغست كونت" الذي أكد على ان تاريخ المجتمعات الأوروبية عبر قرون قد تميز بسيادة نوع من التفاضل واختلاف الأنشطة والحقول بنى" بيير بورديو" نظريته السوسيولوجية انطلاقا من هذه الخلفية التي تنظر الى العالم الاجتماعي من خلال اختلاف الحقول التي تشكل الواقع الاجتماعي وتبنينه. وانطلاقا من ذلك ينظر "بورديو" الى الدولة على أنها حقل كباقي الحقول الأخرى وقوة كذلك لأنها تتميز بالإضافة الى انها تسمح للحقول الأخرى كالحقل السياسي والحقل الثقافي والحقل العلمي بالاختلاف والتفاضل فيما بينهم فإنها تمارس عليهم نوعا من الهيمنة الواضحة التي تجعلهم متعايشين دون ان يعني ذلك الاندماج والانسجام التام أو التداخل فيما بينهم[22].

إلا ان هذه الدينامية الجديدة في تغير جهاز الدولة أو بمعنى أدق تحولها في الشكل والمضمون من داخلها وفي تفاعل مع محفز خارجي ألا وهو توفير الشروط الموضوعية وتهيئ البيئة الداعمة للاستثمار التي تعكس الانخراط القوي والفعلي من أجل استقطاب استثمارات الرأسمال المالي العالمي عبر الرهان على احتضان البرامج العملاقة الداعمة للبنية التحتية من اجل تحقيق التنمية وخلق فرص الشغل وفق المبررات المؤسساتية وتصريح الفاعلين والمسؤولين في مختلف مواقع مسؤولياتهم من خلال المقابلات التي اجريناها في اطار بحثنا الميداني، دون ان نستطيع التأكد من صدق تحقق هذه الرهانات بل بالعكس ملاحظة العديد من الإجراءات والسياسات التي استهدفت ترحيل اعداد كبيرة من السكان، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن المستجدات الطارئة التي قادت الى إعمال هذا التحول الجذري الكبير الذي صار يهدد تقليد ضخم تم تشيده عبر قرون من الممارسة والتقييم والتجويد الا وهو الدولة وجهازها البيروقراطي ويهدد الدور التنموي الاستراتيجي الذي اضطلعت به على مر السنين من أجل التقدم والنمو وخلق الرفاه الإنساني والعدالة الاجتماعية[23].

[21]Bourdieu, **Mondialisation** ,p 129.

[22] Christian Laval, **Foucault, Bourdieu & la question Néolibérale** (Paris : Edition La découverte, 2018) p 210 et 211.

[23] PierreBourdieu, **Contre Feux** (Paris : Raison d'agir, 1998,) p37.

ان هذه المعضلة ليست نظرية فحسب بل اننا استطعنا تسجيل العديد من الملاحظات في العديد من المواقع الميدانية للبحث في المغرب وفي الخارج حيث يواجه العديد من الفنيين والاداريين مشاكل في الإنجاز والتدبير تتعلق باختصاصاتهم الفنية والمعرفية المحضة الا انهم يجدون أنفسهم مضطرين الى انتظار مصادقة مسؤولي الهيئات المشرفة الجديدة والتي يديرها في اغلب الأحيان اقتصاديون أو ماليون بعيدون عن تخصصات الهندسة المدنية أو المعمارية أو القضايا القانونية[24]المطلوبة حسب كل وضعية على حدا. وهذا ما يعكس أننا بصدد تحول جديد يؤسس لهيمنة محددات الحقل الاقتصادي بجعل معاييره المجردة واللاتاريخية واللا اجتماعية منطلقا اساسيا من اجل التدخل وتحوير وإعادة ضبط الحقول الأخرى وفق منطقه بما فيها حقل الدولة الخاص[25] وجهازها البيروقراطي.

وينعكس ذلك بشكل خاص من داخل بحثنا في طبيعة النخب الجديدة المنوط بها تسيير وتدبير هذا النوع من المؤسسات الجديدة وهي النخب الاقتصادية والمالية التي تكونت في المعاهد المالية أو الإدارية الأجنبية أو الوطنية وكذلك في أروقة الإدارات والدواوين السيادية. بل إن المدرسة الوطنية للإدارة وصندوق الإيداع والتدبير الدراع المالي للدولة المغربية شكلا العش والمنبث لهذا النوع من المؤسسات الشيء الذي جعل أغلب اطر هذه المؤسسة المالية تجد نفسها تستحوذ وتتبوأ المواقع الريادية والمفصلية في وكالة تهيئة وادي ابي رقراق ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الاستراتيجية في الدولة. ولعل هذه الملاحظة كفيلة بوضعنا في دينامية تحول تدبير القطاعات الاستراتيجية وخروجها من يد النخب السياسية المسنودة بالتمثيلية السياسية الى نخب جديدة تفتقد إلى هذه المشروعية. ان هذه الملاحظة ليست اعتباطية بقدر ما تعكس ان هذه الصيرورة التغييرية في جهاز الدولة التي تتم من خلال ما يسميه بورديو نبلاء الدولة[26] أي شريحة خاصة من بيروقراطية الدولة التي أصبحت تتشكل رويدا رويدا من اطر ومثقفي الحقل الاقتصادي والمالي بالنظر الى الوضعية العليا التي تحتلها في جهاز الدولة وبفعل الوضعية الجديدة التي أصبحت تحتلها المهن التطبيقية للاقتصاد والمالية في هرم الدولة وأجهزتها الشيء جعلها

[24] هذه الملاحظة استقيناها من مقابلات مع مبحوثين في كل من بروكسيل والرباط في إطار بحثنا الميداني بل توصلنا الى ان بعض الاوراش وعمليات الإنجاز تعيش فوضى نتيجة عدم توافق التخصص المعرفي والكفاءات الفنية للبنية البيروقراطية لاتخاذ القرارات والموجهة للأعمال مع ميدان الاعمال المراد إنجازها وموضوعها.

[25]Pierre Bourdieu, **La noblesse de l'état: grandes écoles et esprit du corps** (Paris: éditions minuits, 2016) p 166 et p 982.

Laval, **Foucault, Bourdieu**, p 204.

- Laval, **Foucault, Bourdieu**, p166

[26] Bourdieu, **la noblesse de l'état**, p,194

تتفاعل بشكل إيجابي وتكون هي القائدة للسياسات الجديدة ورهاناتها الاقتصادية[27] والاجتماعية انطلاقا من تحول مصالحها ورهاناتها الجديدة.

ان هذه الشريحة الاجتماعية غير جديدة بل نجدها في كتابات هيكل وفي النقد الفكري والسياسي الذي مارسه ماركس على الفلسفة القانونية لهيكل خاصة في نقده للدولة والبيروقراطية[28]. ولكن ما يثير الاهتمام اكثر هو المضامين الجديدة التي يراد من خلالها تحديد خصائص جديدة للعالم الاجتماعي توجه سلوك المجتمعات الإنسانية بجعل الاقتصاد وعملياته الأساسية متعالية ومستقلة عن الاجتماعي والسياسي بالإيهام ان عملية التجريد الرياضياتي للسوق والياته: التنافس والعرض والطلب الذي أسست له نظريات الاقتصاد النيوكلاسيكي كفيلة بخلق الرخاء وتعميمه والترديد المتكرر ان الفرد فاعل اقتصادي عقلاني تتحكم في سلوكه عقلانية حسابية لتدبير الموارد والمصاريف وهو ما يصطلح عليه ببروز الانسان الجديد: الانسان الاقتصادي، وبالتالي إمكانية حكم المجتمع وممارسة السلطان بالتحكم في الوسط الطبيعي للإنسان من خلال اليات السوق[29].وهو ما يعني ولادة نوع جديد من الحوكمة"Gouvernementabilité" التي يسميها ميشيل فوكو بالبيوبوليتيك[30](Biopolitique).

ان ما يجب ان نعيد التفكير فيه الان هو الى أي حد يمكن ان نستغني عن الدولة وعن البيروقراطية التيجعل منها "هيكل " الوعي الذاتي والتحقق الأخلاقي للمجتمع المدني [31] بعد ان كان قد وضعها في موقع متقدم عن المجتمع المدني بل جعلها شرط وجوده واحد اركان استقلاليته[32]، مع العلم ان هذه التحولات والديناميات تحصل من خلال الدولة وبها[33] وبواسطة بيروقرطيتها. بل ان هذه التغيرات تحصل لفائدة جهات وفئات اجتماعية وطنية وفوق وطنية في اطار العولمة ما فتئت تطالب بتقليص دور الدولة وفسح المجال للسوق

[27] Bourdieu, **la noblesse de l'état**,p, 199.

[28]Karl Marx, **Œuvres choisies** Tome 1 (Paris : Ed Gallimard 1963) p27

-Karl Marx.**Critique of Hegel's Philosophy of Right**, Translated by Joseph O'Malley, (U.K: published by Oxford University Press, 1970) pp 49 à 51.

[29]GaryBecker, **Human Capital** (USA: by The University of Chicago Press, Third Edition 1993) p.147

[30]MichelFoucault, **Naissance** p272.

[31]G.W. FriedrichHegel, **Philosophy of Right**, translate by S.W.Dyde (Canada/Ontario: by Batoche Books, 2001) p258.

[32] Marx, **Œuvre**, p34.

[33] Bourdieu, **Contre feux**, p 46

والمنافسة من اجل تنظيم المجتمع وتوجيه السلوك الجماعي والفردي، في حين ان ما يحصل حقيقة في الواقع من داخل مجالات البحث الثلاثة وخاصة في كل من دبي ومجال ضفتي أبي رقرق هو الحضور القوي للسلطات العليا سواء من حيث خصوصية القانون المنظم للمجال أو من خلال سلطة التعيين بالإضافة الى ضرورة مصادقة هذه الدوائر العليا حتى على بعض القرارات والتوصيات التطبيقية التقنية بل والتدخل احيانا كثيرة بين الفينة والأخرى من اجل تصحيح وضعيات ما. وهو نفس المنطق الذي استطعنا الوصول الى بعض ملامحه في بروكسيل خاصة مع استعدادات النخب السياسية العليا من اجل تهيئة مجالها الترابي لاحتضان مقرات الاتحاد الاوروبي وتصبح عاصمته اواخر ثمانينات القرن الماضي. إلا أن سمك الجهاز البيروقراطي وتعدد قوانين ومؤسسات التدبير السياسي والترابي والإداري وحضورها القوي وثقلها من حيث عدم تساهلها في اختصاصاتها وصلاحياتها يجعل ان طبيعة حضور المركزي والدوائر العليا يكتنفه الغموض والضبابية رغم إقرار العديد من المبحوثين بوجود هذا النوع من التدبير الفوقي المبرر بالمنافسة مع حواضر اوربية كثيرة كانت تريد احتضان مقرات الاتحاد كاللكسمبورغ وستراسبورغ الفرنسية. وهي الدينامية والعمليات التي صارت تحكم الان هذا النوع من المشاريع في كل مناطق العالم بصيغ مختلفة ومتقاربة مما يؤدي الى نوع من التمركز للقرارات والخيرات كذلك.

الشيء الذي يفرض إعادة نظر فكرية جذرية في التأويل الاختزالي للمجتمع والدولة الذي لا ينظر اليهما إلا من خلال التحديدية الاقتصادية ببنيتها المادية كما أسست لذلك الماركسية بشكل ما والتصورالتجريدي للاقتصاد المنفصل عن الواقع الاجتماعي والسياسي للأفراد والمجتمعات الإنسانية في صيرورة انتاج حياتها اليومية[34]. هذا التفكير الذي يتقاطع مع المشروع النقدي الذي أنا بصدده في إطار نفس هذا المشروع البحثي من خلال مدخل نقدي عميق حول المسألة البيئية وعلاقة الانسان بالأرض والطبيعة والحياة باستشراف والاستفادة من ثقافات وتجارب شعوب مختلفة دائما ما جعلت الانسان كاستمرارية طبيعية للموجودات الأخرى في العالم[35]. وينبني هذا المدخل على القيام بإعادة نظر فكرية وفلسفية جذرية كذلك لتجاوز العقلانية الغربية –أو مصالحة الانسان فيها مع العالم الطبيعي على الأقل– التي تأسست مع غاليلي حيث تضع الانسان في وضعية تعالي ومركزية في علاقته بالعالم وفي تعارض معه كذلك من جهة؛ والمسنودة بالتحديدية الاقتصادية المادية للمجتمع والدولة من

[34] Laval, **Foucault, Bourdieu,** p 204

PierreBourdieu, **Sociologie General Tome1 : cours de collège de France 1982-1984** (Paris : Raison d'agir & Seuil 2015) p 217.

[35] كاستمرارية لهذا المشروع البحثي وفي إطار تعميق محور اشكالية البيئية فإنني بصدد بحث ميداني حول علاقة بعض المجموعات الإنسانية مع الأرض و تمثلاتها من خلال ممارساتها الزراعية وارثها الميثولوجي وقد وقع اختياري على قبائل المايا في المكسيك والامازيغ في الاطلس المتوسط بالمغرب وأخيرا جماعات الخيطانوس في جنوب اسبانيا على اعتبارهم يعيشون في خطوط التماس مع الثقافة والفكر الغربي الذي يضع الانسان فوق الطبيعة وموجوداتها.

جهة أخرى. الشيء الذي أدى الى اختلال التوازن البيئي الطبيعي بشكل يهدد مستقبل الأجيال القادمة في حياة أفضل.

ب– المجالات الثانية أو ما أسميه المجالات البينية (Intermediaires) التي يتم تدبيرها من خلال المؤسسات الجديدة – شركات التنمية المحلية – التي تعتبر شركات للدولة تم اعتمادها في إطار صيرورة عقلنة واضفاء نوع من البرغماتية السياسية والتدبيرية على المؤسسات التمثيلية للمدن المغربية. وتزكي هي نفسها هذا التحول في ديناميكيات الدولة وفي جهازها البيروقراطي من أجل الاضطلاع بمهام التنمية وتدبير الشأن العام العمومي. وفي حالة دراستنا يتعلق الامر بشركتي تهيئة الرباط والدار البيضاء.

ان هذا النوع الجديد من المؤسسات التدبيرية المتعلقة بالجهاز الإداري المرتبط بمؤسسات الحكم الترابي المحلي خاصة شركات التنمية المحلية وهي التي تم تأسيسها للالتفاف على أليات الزبونية والممارسات السياسوية المرتبطة بتدبير التحالفات بين الفرقاء السياسيين داخل مجالس المدن من داخل عمليات تسير المرفق العمومي المحلي للبلديات واقسامها أو الوكالات المستقلة المختلفة التابعة لها أو من خلال التدبير في إطار السياسات الحضرية الاجتماعية والخدماتية كتدبير المرابد العمومية والوقوف والتوقف في الازقة والشوارع أو تدبير المجازر أو النفايات أو المآثر والتراث وغيرها. ويمكن الحديث في هذا الصدد عن كل شركات التنمية المستحدثة في الدار البيضاء على سبيل المثال الدار البيضاء افانت والدار البيضاء تراث والبيضاء للإسكان والتجهيز وغيرها، ونفس الشيء بالنسبة لبعض المدن الأخرى. الا ان ما ركزنا عليه في علاقة بالمشاريع الحضرية الكبرى موضوع بحثنا هو مؤسستي الدار البيضاء للتهيئة والرباط للتهيئة واللتان جاءتا لسد تحول املته ظرفية الازمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 من اجل الاستمرار العقلاني والضبطي في تدبير هذه المجالات الحضرية للمدينتين اللتين كان من المفروض ان تحتضن مشاريع استثمارية كبرى نظرا للموقع الجغرافي والاستراتيجي للمجالات الترابية المقابلة للبحر التي تم اختيارها لكي تشرف على تهيئتها هذه الشركات.

ولا يمكن ان نتحدث عن انشاء هذه المؤسسات الجديدة في إطار الإسكان والتهيئة والبناء ونغفل صيرورة التحولات الإدارية والقانونية التي عرفتها المؤسسات الشبه العمومية الوطنية والجهوية والمحلية التابعة لوزارة الإسكان والتعمير واعداد التراب الوطني منذ أواسط العشرية الاولى للقرن الواحد والعشرين وتحولها الى شركات للدولة في انتظار تحولات لاحقة. وهو القطاع الذي كان يستقطب العديد من المقاولات الصغرى والانشطة الذاتية المهيكلة والغير المهيكلة النشيطة والمدرة للدخل للعديد من الاسر الحضرية (حوالي ثلث الساكنة الحضرية). الشيء الذي كانت تبرزه وضعية المضاربات العقارية ووضعية مواد البنآء وسوق العقار في الاقتصاد الوطني. الا ان تحول مؤسسات الدولة الى شركات والتغير الكبير في نوعية إنتاج السكن وطبيعة المنتوجات العقارية التي اصبحت تنتجها مقاولات الدولة لصالح المضاربين العقاريين الكبار والمتوسطين دفع العديد من هذه الفئات والجماعات الى الفقر والتهميش.

ج– المجالات الأخرى المتبقية والتي غالبا ما تتعلق بالمجالات المأهولة بالسكان والتي لا تثير أي إغراء بتحويلها الى مجالات سياحية او للإنعاش العقاري وبالتالي فهي متروكة للتدبير العادي من خلال المؤسسات والآليات الإدارية والقانونية الجاري بها العمل المتعارف عليها في إطار جهاز الدولة الموروث عن الاستعمار وتطوراته لاحقا.

ان احتضان هذه المجالات اعدادا كبيرة من السكان ليس هو ما يجعلها في منأى عن إعادة تهيئها، ولا يعني انها لن تصبح موضوع طلب للاستثمار في إطار مشاريع المضاربة العقارية خاصة اذا كانت تتوفر على بعض الخصائص المطلوبة في هذا النوع من المجالات كالقرب من البحر او في مرتفع محيط بمنطقة خضراء أو غيرها من المحددات التي تغري المضاربين العقاريين. والى ان تحصل عملية تغيير ملامحها المجالية، فان هذه المجالات توجد في وضعية صعبة من حيث الاهتمام بها ودرجة اشراكها في المشاريع التنموية والاقتصادية. فباستثناء بعض التدخلات التي تتعلق بتأهيل بعض أنواع البناء والتعمير التي تدخل في إطار البرامج الكبرى التي تؤطر من خلال نظريات الرأسمال البشري كمحاربة دور الصفيح التي اتسمت بمقاربتين مختلفتين بين تلك التي امتدت منذ سبعينيات القرن الماضي الى بداية القرن الحالي والمقاربة الحالية المعبر عنها رسميا ببرنامج مدن بدون صفيح والتي لا يمكن دراستها وفهمها الا من خلال السياسات الحضرية الجديدة ومنها سياسة البرامج الحضرية الكبرى موضوع هذه المقالة. ان وضعية هذه المجالات رغم اختلافها النسبي فيما يحصل لمثيلاتها في الولايات المتحدة الامريكية وفي اروبا، خاصة في فرنسا مع ساركوزي الذي بنى مجده السياسي على عبارة "La racaille" التي تلفظ بها في "Argenteuil" بضاحية باريس في اكتوبر2005، ونعث بها شباب وقاطني الاحياء الهامشية الباريسية في إطار تهيئ نفسه للانتخابات الرئاسية. وقد قصد بتلك العبارة مزيدا من الحزم وتشديد العقاب على الفقراء والعاطلين وشباب الاحياء الهامشية الباريسية تحت ذريعة الحفاظ على الامن والسكينة. وهوما اعتبرهالباحث (LoicWacquant)الجزء الغير المكتمل في نموذج بورديو حول اليد اليسرى واليد اليمنى للدولة، هذه الأخيرة التي لا تتعلق فقط بوزارات الاقتصاد والمالية والخزينة بل يجب ان نجعل الوزارات والمؤسسات المنوط بها اعمال السياسات الجنائية والجزرية كالأمن والعدل والمؤسسات السجنية في قلب تحليلنا للسياسات العمومية التي يتم اللجوء اليها في اطار مواجهة الهشاشة والفقر المتزايد في هذه المجالات[36]. وهو ما عاشته الولايات المتحدة منذ أواخر ستينيات القرن الماضي الي الحد الذي صار القاطنين السود في بعض الاحياء الهامشية الكبرى لا يعرفون من أجهزة الدولة غير رجل الامن التابعة له منطقة سكناهم والقاضي المكلف بالجرائم والجنح وبعض أعوان السجن. فهل يتجه منطق التدبير الحضري للسكن الغير اللائق والهشاشة في المغرب وضمنها أليات إدارة هذه المجالات

[36]LoÏcWacquant, '' La fabrique de l'État Néolibéral '', **Revue internationale d'Anthropologie et des Sciences humaines** (Bruxelles : Institut de sociologie de l'Université Libre, Juin 2010) pp :151-174, p 154.

الهامشية[37] ليدخل في هذا النوع من التصور الذي يستحضر الجوانب العقابية وكيفية التحكم فيها ضمن إدارة وتدبير شمولي.

2. 2 الانعكاسات المجالية:

إن منطق الانقسام المؤسساتي والتدبيري من خلال آليات الدولة وتنظيماتها الإدارية الجديدة ينعكس بشكل كبير على العدالة المجالية والتوزيع المجالي للأنشطة المختلفة المرتبطة بها. وقد انطلقت من فرضية ضعف اندماج المشاريع العملاقة في النسيج الحضري العام وسوء انخراطها في عمليات التخطيط الحضري من خلال استنادها على الرهانات المالية وجذب الاستثمارات لخلق فرص الشغل، الشيء الذي انعكس على الساكنة الحضرية وعلى المدينة ككل وعلى المجالات الحضرية التي تنجز فيها هذه المشاريع العملاقة،وتبين لي ذلك بشكل واضح من خلال الشكل الحضري الجديد الذي اكتسته هذه المجالات والديناميكيات الحضرية الجديدة في التوزيع الجغرافي للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ونتائجها المتمثلة في تغير اثمنة العقار في المناطق المجاورة لها وتغير الأنشطة المزاولة في هذه المناطق من طرف السكان لكي يستفيدوا من الحركية الاقتصادية والتجارية التي أطلقتها هذه المشاريع خارج (اية) دراسات أو توقعات قبلية وبدون(أية) مواكبة. إن هذه الدينامية تبرز بشكل جلي اللا تكافؤ المجالي المترتب عن هذه التهيئة الجديدة لهذه المجالات ببرمجة مشاريع عملاقة في نطاقات حضرية محددة، ولعل هذه الخلاصة الجوهرية هي التي توصلت إليها من خلال اشتغالي على الدينامكيات الإنسانية والمجالية في نطاقات هذه البرامج العملاقة بدراسة التصاميم باشراك مختصين والانتقال إلى الميدان لضبط مواقع هذه البرامج من جهة؛ واستجواب ومقابلة العديد من المبحوثين من مشارب متباينة وذو بيانات شخصية مختلفة في إطار البحث الميداني في الدارالبيضاء والرباط من جهة اخرى، وتقييم انعكاسات هذه المشاريع على الأنشطة المهنية والتجارية ومدى اندماجها واستفادتها من هذه التحولات الجديدة. وقد انعكست الترتيبات الجديدة للتهيئة الجديدة التي خضع لها المجال في تقليص مساحات كبيرة كانت متنفس طبيعي ومجالي للساكنة القاطنة فيه الشئ الذي انعكس على المساحات المستغلة في انشطتهم اليومية، ودفع بالبعض منهم كذلك لبيع مسكنه خاصة مع ارتفاع نسبي للأثمان قبل انعكاسات الازمة المالية 2008.

2. 3 الانعكاسات على الافراد والجماعات:

وفيما يتعلق بالانعكاسات الإنسانية على الأفراد والجماعات للبرامج العملاقة فقد انطلقت من فرضية أن معظم البرامج العملاقة تمركز وتذكي الاستقطاب السوسيو اقتصادي من خلال ميكانيزمات السوق العقارية (كارتفاع الأثمان وما يرافقه من اجتثاث وتهجير جماعي، أو عمليات إسكان ذوي الدخل المحدود ...الخ) الشيء

[37] Manuel B. Aalbers, ''The -histories of neoliberal urbanism in the United States'', in **Debating neoliberal City**, Gilles Pinson & Christelle Morel Journel (Dir) et all, (New York: published by Routledge 2017) p 96

الذي يؤدي إلى تغير توجهات أولويات القطاع العام من برامج ذات أهداف اجتماعية إلى الاستثمار في تشجيع وإنعاش سوق الشغل من خلال هيكلة وإعادة بناء بيئة ومحيط خاص به. وهو ما تعكسه بشكل واضح عملية ترحيل عشرات الآلاف من الأفراد حيث تم ترحيل حول 22000 عائلة من مجال تهيئة ضفتي ابورقراق من طرف الوكالة المشرفة على هذا المشروع حسب إحصاءاتها الرسمية، الشيء الذي ترتب عنه اعتراضات قوية على المشروع في سجل البحث العمومي والحركات الاحتجاجية والقانونية التي واكبت انطلاق هذا المشروع الضخم.

وبالرجوع الى مقابلاتنا والمعطيات الميدانية والوثائق حول هذا الترحيل الكبير في علاقة مباشرة مع المشروع العملاق فإن هذا المشروع قد غير بشكل جذري هذا الفضاء المجالي وغير من تركيبة مالكيه أو مستغليه الأصليين الذين اجتثوا ورحلوا إلى الجانب الخلفي لهذا المجال الترابي، كما أن هناك انعكاسات أخرى على فئات أخرى داخل النطاق المجالي للمشروع كفئة ناقلي الأشخاص عبر المراكب العابرة للنهر بين الرباط وسلا الذين أكدوا لنا أن التغير الذي حصل في تهيئة مجال نشاطهم الاقتصادي قد أثر بشكل سلبي في عملية استعمال المارة لسفنهم الشراعية في التنقل بين الرباط وسلا. ويعتبرون أنه رغم التحديث والهيكلة الجديدة لمرفأي النهر فإن مراكبهم قليلا ما تجلب زوارا وسائحين للاستمتاع برحلات في النهر. بل أكد لنا أحد المستجوبين أن عملية إحصاء أصحاب الزوارق الفعليين قد عرفت استفادة بعض الأشخاص الذين لم يسبق لهم ان زاولوا هذه المهنة وأن هذا الإغراق انعكس على مدخولهم الشهري، في حين أسر لنا مبحوث آخر أن عمليات التهيئة والتحديث التي تحصل على شاطئ البحر والنهر قبالة الفندق الفخم تحت إسم :" الساحل الملكي" (La côte Royale) قد تكون آخر مراحل التهيئة التي قد تعجل بترحيلهم بشكل كامل من ذلك المجال[38] انطلاقا من الإجراءات والإكراهات التي ستترتب عن انطلاق استغلال هذه الفضاءات.

أما سكان المساكن والفيلات في مدينة سلا القريبة من مارينا والمشروع العقاري باب البحر فانهم وجدوا في وضعية انغلاق اتجاه الوادي والبحر بالمقارنة مع الوضعية التي كانت عليها مساكنهم قبل التهيئة، وأن الثمن العقاري قد ارتفع بالنسبة لعقاراتهم نظرا للتأثير القوي للتهيئة الجديدة للمجال الشيء الذي فتح امامهم إمكانيات إما البيع أو تحويل عقاراتهم إلى رياضات أو مقاهي أو أي شيء آخر للاستفادة من التحول الذي عرفه المجال. وبالنسبة إلى سكان حي المحيط والمنزه المحاذي لتهيئة الواجهة البحرية للرباط وسكان المدينة القديمة للدار البيضاء المحاذية لمشروع مارينا فقد سجلنا النظرة الايجابية والتفاؤلية التي ينظرون بها إلى هذه المشاريع والى الانعكاسات الإيجابية على المجال وعلى الأوضاع المزرية التي كانت عليها هذه الأحياء وكان عليها ساحل البحر من قبل حسب العديد منهم. إن هذه الملاحظة تؤكد الفكرة الأساسية التي تتحدث عن علاقة المغاربة مع البحر الذي اداروا له

[38] استجوابات مع أصحاب المراكب التقليدية في ضفتي وادي أبي رقراق.

دوما ظهورهم وأن هذه المشاريع في سياق التفاعلات الإنسانية الكبرى قد جاءت لتصحيح هذه العلاقة الملتبسة مع البحر حيث شكل على مر الزمان مجال التسكع واللا امان بالنسبة لهم.

2. 4 الانعكاسات على البيئة:

فيما يتعلق بالانعكاسات البيئية القريبة والبعيدة المدى التي تكون نتيجة لاختلال التوازن البيئي الطبيعي بفعل قوة التغيرات العميقة من خلال التدخلات العملاقة للأشغال الكبرى كتسوية جبال أو تغيير مورفولوجيا ومعالم أودية أو سواحل حصلت على بعض المعطيات الإيجابية فيما يتعلق بوقف مجاري الواد الحار التي كانت تصرف عبر وادي ابي رقراق والتي وصلت إلى حوالي 24 مجرى مائي عادم[39]. وقد انعكس ذلك إيجابيا على مياه الوادي التي يمكن التأكد من ذلك عيانيا ومن خلال الانتعاش الملحوظ للغطاء النباتي والحيواني كذلك الذي كان في وضعية مزرية قبل انطلاق المشروع. إلا ان البنايات وأطنان الاسمنت التي صارت تملأ الجنبات الخضراء للوادي لابد وأن تترتب عنها انعكاسات بيئية آنية وأخرى بعيدة المدى، لذا فإن الاستنتاجات العلمية حول طبيعة هذه الانعكاسات تتطلب وقت أكثر ودراسات أعمق وهو ما سأحاول القيام به لاحقا بالعمل على إشراك بعض الزملاء والمختصين في العلوم الطبيعية وهندسة المياه والغابات لاستجوابهم أو إشراكهم في القيام بأعمال مسح للإنعكاسات المحتملة لهذا التغيير المورفولوجي للتربة في وادي ابي رقراق وعلى الساحل في الرباط والبيضاء. ورغم أهمية هذه الدراسات والأبحاث التدخلية في المحيط الطبيعي والبيئي للإنسان والمدينة، إلا ان الأهمية الكبرى بالنسبة لنا فيما يتعلق بهذا الشق البيئي في هذا البحث يتلخص بشكل أساسي – فيما قلته سابقا- كيفية إعادة بناء تصور فلسفي وفكري جديد تكون أرضيته المركزية جعل الانسان جزء فقط وحلقة متصلة مع حلقات طبيعية اخرى لنظام بيئي وايكولوجي متنوع ومتناغم.

3- التحليل وقراءة في النتائج:

لم يكن يخلو تصوري الأول أثناء هذه الدراسة من خلفية إيديو- سياسية واضحة في نظرتي إلى الموضوع. وقد بالغت التقدير في المنطق الجديد الذي صارت تشتغل به المدن في الحقبة الراهنة وهو ما استرعى انتباهي خاصة في المدن العالم ثالثية -المدن المغربية في هذه الدراسة- التي وجدت نفسها مدفوعة بقوة التحولات الهيكلية للرأسمال وتراكماته مجبرة على فتح مجالاتها وترابها لإعادة نظر جذرية في كيفية تدبير التراب المحلي و"الحكامة" الحضرية التي يجب أن تستند إليها لكي تستطيع أن تنخرط في المنطق الجديد الذي عبر عنه "دافيد هيرفي" "من التدبيرية إلى المقاولاتية في الحكامة الحضرية للرأسمالية الراهنة"[40].

[39]إستجواب مع أحد مسؤولي وكالة تهيئة ضفتي وادي ابي رقراق.

[40]Harvey, "From ", p5.

ان هذا التصور والنتائج المتوقعة منه والتي لا تتجاوز رصد الاختلالات الاجتماعية والمجالية والبيئية ورصد الديناميات الكامنة التي تشتغل بها هذه الطريقة في المقاربة السياسية للمجال والانسان قد تغير بشكل تدريجي مع صيرورة تطورات مراحل انجاز البحث والقراءات النظرية التي قمت بها من اجل تأطيره. ولعل أقوى تحول جذري حصل في التصور الاول يتعلق بمسألة اتساع نطاق البحث وامتداداته التي كنت انظر اليها انطلاقا من دينامياتها المتعددة والمتناثرة وكأنها بذلك قمينة بالكشف لنا عن الديناميات الظاهرة والخفية لهذه السياسات ومنطقها والياتها المختلفة وهو نفس قصور أطروحة الجغرافيين الراديكاليين[41](دايفيدهيرفيورودريغيزومولير توسويدباووتايكل وبيك وبرينروتيودوروغيرهم) وبعض أطروحات العلوم السياسية التي تغالي في تقدير الطابع الضخم لهذه المشاريع[42]. في حين وجدت ان كل هذه الامتدادات ليست في الحقيقة الا تفاصيل وتجليات للدينامية الأساسية الموجهة لكل هذه التغيرات ألا وهي الدولة: هذه المقولة التي اتخذت شكلها ومضمونها المعرفي في فترات تاريخية مختلفة وانطلاقا من خصائص تشكلت في سياقات اجتماعية وتاريخية متباينة.

إن هذه الوضعية الإشكالية للدولة انطلاقا من توالي الأسئلة والقضايا التي تثيرها وتعدد افاقها بالنظر الى ان الدولة تكبر باستمرار والى ما لا نهاية، وأنها دائمة الحضور. بالإضافة الى أنها تتضخم وجهازها البيروقراطي يكبر باستمرار كذلك، وكونها تتميز باللجوء الى العنف الذي تحتكره ويرتبط بطابع الابوة والعناية التي تميزها من جهة اخرى. ويترتب عن التمدد الذاتي للدولة المستند على الإمكانيات الذاتية الكامنة فيها وميكانيزماتها الداخلية اللانهائية بروز مبدأين أساسيين في النظر اليها وهما 1- تطور وتمدد الدولة الذي يسير دائما ضد أو في اتجاه تقويض موضوعها الخارجي الأساسي الذي هو المجتمع المدني. 2- والفكرة الثانية وهي الخوف من الدولة وهي مرتبطة بالفكرة الأولى نفسها والتي تتأسس على أن التمدد اللانهائي للدولة من داخلها قد افضى الى نماذج واشكال مخيفة من الدولة كالدولة الإدارية والدولة البيروقراطية والدولة الحامية والدولة الشمولية والدولة الفاشية وغيرها[43].

---

[41]-David Harvey, **A brief history of Neoliberalism**, (New York, Oxford University Press, 2005)

- Eric Swyngedouw, Frank Moulaert, and Arantxa Rodriguez, "Neoliberal Urbanization in Europe: Large-Scale Urban Development Projects and the New Urban Policy" in ***Antipode n°* 34 issue 3**, (United Kingdom: Wiley online library , July 2002)pp 542–577.

اما بالنسبة للجغرافيين االامريكيين الاخريين تايكل وبيك وبرينر وتيودور فقد اشرت الى اطروحتهم بنوع من التفصيل في هذا المقال.

[42] Pinson, Jounel et all, **Debating** p203.

[43]Foucault**, Naissance,** p197.

ان هذين المبدأين يقودان على ما يبدو الى نفس الموقف النقدي المشترك والذي شكل الأرضية الفكرية والسجالية التي تأسست عليها الأطروحات النيوليبرالية حسب ميشال فوكو من خلال مفهوم الحوكمةGouvernementabilité في دراسته للنموذج النيوليبرالي الألماني وامتداداته في فرنسا والولايات المتحدة الامريكية[44]. واضيف الموقف الذي يوجد في الطرف الاخر النقيض لهذا الموقف والذي ينتقد هذا النوع الجديد من طريقة التدبير وإدارة الناس ويركز بشكل خاص على الانتقاد الحاد للتقليص والتقزيم المتزايد للدولة التي يعتبرها اخر معاقل مواجهة المد النيوليبرالي الذي يتجه الى توحيد الكون من خلال قيم السوق والمال[45]. ولعل هذا الموقف إيديو سياسي أكثر منه علمي لأنه ينسى او يتناسى ان هذا النزوع يتم من داخل الدولة نفسها ومن خلال المكنونات المتعددة التي تختزنها ضمن الإمكانيات الذاتية الكامنة التي تتميز بها.

وقد صار التصور المنهجي الجديد لموضوع البحث هو كيف يمكن من خلال رصد الاختلاف والتشابه لأوجه الاستمرارية واوجه التغيرات أو القطائع في طريقة إدارة الناس وتدبير المجال من خلال ممارسة السلطانPouvoir في المستويات الميكرسوسيولوجية من خلال علاقات القوة والمضامين الملموسة التي تكتسيها من داخل اليات التدبير واشكال ممارسة السلطان pouvoir والإجراءات والمساطر التي تستند اليها. ومقارنة هذه الاشكال في ممارسة السلطان بين مجالات متعددة في نفس القطر من جهة ومقارنتها مع مجالات محددة في اقطار اجنبية من جهة اخرى.

ان هذا التحليل والتصور المنهجي الذي يستند اليه هو الذي قادني رأسا الى صلب ديناميكيات الدولة ومنطقها وماهي أوجه الاستمرارية فيها واوجه القطيعة أو التغيرات المترتبة عن هذه القطائع ودلالاتها وتفسيراتها. ان هذه الطريقة في النظر الى الموضوع وافاقها المنهجية والمعرفية هو ما جعلني اتجاوز سقف التحديد النظري لمقولة الدولة ومثبطات احكام القيمة منها التي تؤدي الى الانخراط اما في الدفاع عنها وعن بعض من اشكالها السابقة أو انتقاد توجهاتها الجديدة في قيادة الناس وتدبير المجال او العكس.

وقد انعكس هذا التغيير الجوهري على مستوى التصور المنهجي لموضوع البحث من مجرد تصور يهدف الى فهم الديناميكيات انطلاقا من النظر اليها في مجالات ومستويات مختلفة ومتعددة، الى مقاربة تربط هذه الديناميكياتوتمظهراتها المختلفة كلها بالية الدولة كفاعل رئيسي محدد وحاسم وكدينامية موحدة حاملة لترتيبات واليات اشتغال لانهائية يجب توجيهها في الاتجاه الصحيح المتناغم مع موضوعها الرئيسي ووجهها الاخر الخارجي الذي هو المجتمع المدني في افق ديمومته وسعادته. ان الدولة اذن ليست جهازا او الة ميكانيكية تشتغل لفائدة من

---

[44]المرجع السابق، ص 198 وبعدها.

[45] Bourdieu, Contre feux, p 46 et 47.

يدير محركها او يتحكم في مقودها بل انها جدلية علاقات قوة تبنى في مسار تاريخي طويل بين الدولة وبيروقراطيتها ومختلف مؤسساتها والمجتمع بكل اطيافه المدنية والسياسية والفكرية.

ان التغيير في طريقة مقاربة الموضوع نظريا ومنهجيا هوما أثر على النتائج الفكرية للبحث والتي اعتقد انها تجاوزت بكثير النتائج التي تمت صياغتها من خلال التصور الاول. فعلى سبيل المثال ان حصر المجالات التي يتم تدبيرها وفق الإدارة والتدبير الجديد للمجال والانسان واخضاعها لنوع جديد من الإجراءات والمساطر بما فيها نوع جديد من المؤسسات الإدارية والتدبيرية في مقابل استمرار حضور نفس اليات الإدارة والتدبير في مجالات اخرى وجه افاق البحث ومواضيعه ومضامينه الى محاور جديدة وجدية نابعة من ارتباطات وامتدادات اجتماعية واقتصادية قمينة بالتمحيص والبحث، عوض الارتسامات الاولية والقبلية التي كانت حول الموضوع. فمشكلة النقل الحضري مثلا من خلال وسيلة الترام (Tram) المستحدثة والتي انخرطت فيها وكالة ابي رقراق التي تنتمي الى صنف هذه المؤسسات الجديدة، التي جعلت من هذا المشروع الحيوي للسكان الحضريين علامة هوياتية للاستثمار الترويجي عن نفسها، تحتل أهمية قصوى عمليا ونظريا من حيث الترابطات الاجتماعية والاقتصادية لهذا النوع من التدبير والادارة. لأن اعتماد الترام هو تحسن كبير في ظروف النقل وفي تنقل المواطنين واجراء استراتيجي في حل مشكلة النقل الحضري في الرباط والدار البيضاء بعد الوضعية الكارثية التي ظل عليها هذا القطاع لعقود بعد تصفية المؤسسات العمومية المستقلة أواخر ثمانينيات القرن الماضي. فلماذا لم يتم اعتماد هذا الاجراء الاستراتيجي من داخل عقلنة واعتماد تدابير صارمة تدبيرية من داخل تلك المؤسسات العمومية؟

إن التمايز في المستويات الثلاثة في إدارة المجالات الترابية الحضرية المشار إليها أعلاه يعكس تحول عميق في طور التشكل في"ميكانيزمات" الدولة وهي الملاحظة التي تقودني للحديث عن فرضيتي الأخرى التي اعتبر فيها أن هذه الدينامية تشتغل بشكل سلبي في علاقة مع الآليات الديموقراطية التمثيلية والتشاركية المحلية ولا يتم احترام هذه الآليات أثناء التخطيط وإنجاز البرامج العملاقة. الشيء الذي ينعكس على ادوار ومواقع النخب المحلية الاقتصادية والسياسية وسلطانها لفائدة نخب جديدة وعلى حسابها، وفي غالب الاحيان يتم تعويض هذه النخب والهياكل المنتخبة بمبررات النجاعة والعقلانية وتجاوز الصراعات السياسوية فيما بينهم، بأطر ومسؤولي المجتمع المدني[46] وبعض منظماته المختلفة الفاقدة للسلطة الانتخابية على علاتها في النظام التمثيلي المغربي. وتعكس هذه

[46] فيما يتعلق بمسألة المجتمع المدني لابد من التأكيد على أن هذا المفهوم يكتسي بالنسبة لي في هذا البحث أهمية كبيرة لأن تقييم حضوره في الواقع وأثناء البحث لم يكن اعتباطيا. بل ينبع من اعتبار نظري على أنه ديناميكية انعكاسية لصيرورة تشكل الدولة لأنه أفقها وحدها القصي دون ان يعني ذلك أنها مهد وأصل ولادته. إنه يعتبر جدلية تركيبية جديدة في آليات ممارسة الحكم انطلاقا من درجات الحضور القوي للاقتصادي والمالي في مسار تحولات الدولة وممارساتها للحكم والسيادة. إن هذه الأهمية هو ما يجعل هذا الموضوع جدير بالاهتمام بحيث سأخصص له دراسة خاصة تأخذ بعين الاعتبار مظاهره وديناميكية اشتغاله في مختلف المستويات والمجالات ودلالاتها ومضامينها الاجتماعية والسياسية.

البرامج العملاقة بالتالي صيرورة مختلفة في إعادة تشكيل "الحكامة" الحضرية التي تتم وتتجسد عبر العديد من العمليات والآليات المؤسساتية وفي الممارسة التي يتغير بموجبها السلطان والحكم في نطاقات ومجالات مكانية محددة.

وفي المقابل تعكس هذه التغييرات في الهندسة الجديدة للتدبير الحضري ومنطقها عن ارتباطات وتداخلات فوق وطنية أو بتعبير آخر تتجاوز الدولة لكي تنخرط في ميكانيزمات تربط هذه المجالات الترابية بدوائر توجد في مواقع وفي مستويات أخرى كونية أو إقليمية ويحصل ذلك من خلال تحولات وتغيرات تعتمل من داخل الدولة[47]. إن التسميات الأولية التي تنطلق منها هذه التحولات هو دعم البنية التحتية للمدن الوطنية من أجل تنافسية أكبر مع المدن الكبرى الإقليمية والعالمية من أجل جلب الاستثمارات وخلق مناصب الشغل بشكل عام بالإضافة الى تسميات خاصة بكل مشروع تتعلق ببعض السمات والخصائص المرتبطة به كأن يتعلق الأمر بمشاريع الطاقات المتجددة أو النقل البحري أو التدبير الحضري الخاص المتعلق بأحد مواضيع مقالتنا هذه.

إن هذه التغيرات المؤسساتية والتدبيرية في علاقة بالحكامة الترابية ورهانات الفاعليين (النخب السياسية والادارية) والمجتمع قد تطرقت له الدراسات الجغرافية والسياسية خاصة الأبحاث الأولى التي تناولت الديناميات الجديدة لاشتغال النيوليبرالية وامتدادات هذا النوع من الإدارة والتدبير للمجال والانسان في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وقد انعكس هذا الاهتمام الفكري بشكل خاص في أعمال كل من "J.Peck" و "A.Tickel " وكل من" N.Brenner"و " N.Theodore" وأخرون[48]. وهو ما تبرزه بوضوح الصياغة النظرية لكل من" J.Peck"" و " A.Tickel" بعمق من خلال مفهومي "Rollback" و "Rolldown"[49]واللذان يعنيان كل عمليات الهدم للمؤسسات والقوانين والمساطر والممارسات السابقة التي تغرف من النظام الكينزي السابق المستند على الإرادية والاستراتيجيات الجماعية والاجتماعية في التدبير والحكم من جهة وكل عمليات البناء البديلة من خلال المؤسسات والمساطر والممارسات الجديدة من جهة اخرى حيث يقولان :

" بإيجاز يبدو ان منطقة الشمال الأطلسي على الأقل قد عرفت انتقالا من نموذج أو نمط رفع القيود وتفكيك وهدم البنيات التي كانت مهيمنة طوال الثمانينات التي تتميز بما نصطلح عليه ب"التراجع النيوليبرالي" (

[47]Bourdieu, **Contre feux**, p46.

[48] Brenner and Theodoreet All. **Spaces,** p,28

[49] Peck and Tickell, **Neoliberalizing** p384

-N, Brenner and N Theodore, **Space**s, p28

Rollbackneoliberalism) الى نشوء مرحلة إعادة بناء نشيط للدولة وإصلاح تنظيمي لها. انه ما نسميه " لحظة صعود النيوليبرالية" (Rolloutneoliberalism) ".[50]

إن هذه الصيرورة من الهدم وإعادة البناء تزكيها بعض معطيات بحثي الميداني في دبي من خلال مؤسسة (Dubailand) وبروكسيل من خلال مؤسسة (PerspectiveBrussels) وديناميكيات أخرى. وفي الرباط من خلال وكالة تهيئة ضفتي وادي ابي رقراقَ (AAVB) وبدرجة اقل في الرباط من خلال شركة الرباط للتهيئة (SténRabatAmenagement) والدار البيضاء من خلال شركة الدار البيضاء للتهيئة (SténCasablancaAmenagement) مع تسجيل بالطبع اختلاف هذه المؤسسات عن بعضها وعن تلك التي رأت النور في البلدان الرأسمالية فيفرنسا وفي بلدان الشمال الأطلسي والاختلافات الكبيرة في طريقة اشتغالها وآليات اعتمادها واختلافها عن المؤسسات السابقة والصلاحيات التي تتمتع بها والآليات التي تستند إليها وعلاقاتها مع المجتمع وفاعليه وأدوارهم ورهاناتهم[51] وهو موضوع في اطار مقاربة مقارنة بين مختلف هذه التجارب من اجل فهم اكثر عمق وواقعية يستحق أن نخصص له في المستقبل المنظور مقالا مفصلا.

لقد استغرقت هذه الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية مراحل طويلة في صيرورة تحولات المجتمعات الرأسمالية في الشمال الأطلسي وفي المانيا وفرنسا قبل أن تستدمج وتستبطن هذه الآليات والميكانيزمات الجديدة المبنية على المرونة والتنافس ما بين المدن من اجل التنمية في إطار التصور الاقتصادي الجديد. كما انها ليست ابدا عملية بسيطة وعفوية حصلت بتحرير القوى الاقتصادية المتنافسة وتراجع الدولة، رغم أهمية هذه العمليات. ان هذه الصيرورة لابد وان نؤكد على انها عرفت سياقات وممارسات مختلفة ومتباينة ولا يمكن بشكل من الاشكال اختزالها في المصطلح الذي يعكسها الا وهوالنيوليبرالية باعتماد الإطار النظري الاقتصادي لأطروحة الجغرافيين الراديكاليين الأمريكيين الذين يتناولون هذا النوع الجديد في الحكم وممارسة السلطان من خلال ابراز تجاوز المرتكزات والتدابير السياسية والاجتماعية الكينزية وإعمال تدابير ليبرالية جديدة والامتدادات الجغرافية والمجالية لهذه الممارسات وطبيعتها. ويمكن ان اذكر على سبيل المثال لا الحصر، ان من بين أقوى الآليات التنظيمية الاجتماعية الموضوعية لكل هذه التحولات نجد بشكل خاص البناء السياسي " للأسواق" التي تزاوجت مع اتساع منطق ونطاق التنافس وتدابير الخوصصةوتراجع الخدمات العمومية والدولة وقوتهما لفائدة مؤسسات مالية وتدبيرية كونية.[52]ان تحول السوق من مؤسسة اجتماعية واقتصادية متجذرة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

[50] Peck and Tickell, **Neoliberalizing**, p385

[51]Gilles Pinson and Christelle Morel Journel, et All, **Debating the Neoliberal City** (New York:by Routledge 2017) p, 206.

[52] Peck and Tickell, **Neoliberalizing**, p396.

لتبادل الخيرات المادية والرمزية في المجتمع[53]، الى جعله المحدد الأساسي للاقتصاد المنفصل والمجرد عن المجتمع كما تحاول أن توهمنا بذلك النيوكلاسيكية مع "ليون والراس "من خلال اطروحته الرياضية التوزان العام والتطبيقات اللاحقة التي تمخضت عن الفكر الليبيرالي بعد الندوة الفكرية المنعقدة في باريس في غشت 1938، والمعروفة بندوة "والتر ليبمان" " Walter Lippmann" التي انعقدت من اجل دراسة الانعكاسات السياسية والاقتصادية للنازية والشوفينيات الوطنية الصاعدة من جهة وسياسات التخطيط سواء لدى الأنظمة الاشتراكية التوتاليتارية الشرقية أو لدى الأنظمة الغربية نفسها في كل من إنجلترا مع سياسة بلفيريدج وامريكا مع روزفلت[54]وبعده. لأن مشكل النيوليبرالية ليس فقط كيف نستطيع ان نقتطع مجالا ما وندبره في مجتمع سياسي معين كسوق حر نضبط داخله قواعد المبادلات كما كان الامر الى حد ما بالنسبة لليبرالية في القرن الثامن عشر، بل أن المشكل السياسي والنظري الحقيقي للنيوليبرالية يتعلق قبل كل شيء وعلى الدوام بكيف نستطيع تقعيد ممارسة السلطان السياسي في شموليته وضبط الياته بما فيها الدولة بالاستناد ومن خلال مبادئ اقتصاد السوق الشكلية[55].

الخاتمة:

إن أول استنتاج قوي يمكن الحديث عنه انطلاقا من هذه الدراسة أخذا بعين الاعتبار الحالات الثلاثة في كل من بروكسيل ببلجيكا وفي دبي بالإمارات العربية المتحدة وفي الرباط والدار البيضاء في المغرب بشكل خاص، هو قوة حضور طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في تكيف الدولة وفي طريقة إستدماجها لهذا النوع الجديد من الحكم في قيادة الناس وتدبير مجالاتهم؛ الشيء الذي يعكس كيفية اشتغال هذا النوع من المقاربة السياسة والإدارية للمجال والتدبير الحضري والتعمير التي تستند إليها، وبالتالي يمكن استنتاج ملامح وجه الدولة العالمية الجديدة أو الدول القادمة التي هي في طور التبلور من خلال مختلف كل هذه الدينامكيات الاجتماعية والمجالية.

الا ان مدى وعمق هذه التغيرات التي يفرضها هذا التكيف والانعكاسات التي تترتب عنه تطرح مشكلا حقيقيا حول الى أي حد نستطيع ان نغير قواعد ممارسة السلطان السياسي الذي تطلب صياغة معاييره وضوابطه وفنون ممارسته وغناها والياتها وطرقها المختلفة قرون من التاريخ الإنساني المشترك بالمثاقفة والتعاقب والتداخل الطوعي والقسري حيث تشكل الدولة الراهنة في تجلياتها المختلفة وعائه الأساسي. وتعويض كل هذا الإرث

---

[53]Karl Polanyi, **The Great transformation: The Political and Economic origins of our time** (USA, Boston: published by Beacon press 2001) p117.

[54] Foucault, **Naissance**, p 80 à 90 et p138.

[55]المرجع السابق، ص137.

الانساني المرجعي العريق والكبير للفن العام للحكم وقيادة الناس الى مجرد تصور يستند على المبادئ الشكلية لاقتصاد السوق.

كما ان هذا البحث قد مكنني من خلال ممارسات الدولة وانطلاقا من الترسانة المؤسساتية التي تستند إليها والإجراءات والتدابير المختلفة التي تحصل في الواقع الاجتماعي والسياسي للناس، التمييز بين عمليات العقلنة الإدارية والبيروقراطية في تحسين أداء الإدارة وجهازها البيروقراطي في طريقة تنفيذ الأعمال العامة من جهة؛ والدينامية الجديدة التي صارت تنعت اكاديميا بالأطروحة النيوليبرالية في علاقة مع آليات اشتغال الدولة ومؤسساتها ومهامها والتغيرات الحاصلة فيها من جهة اخرى. إن التمييز في إدارة هذا النوع من البرامج العملاقة بين نوعين من الممارسة والتدبير السياسي وهو ما اصطلحت عليه بمفهوم " الانشطار في ممارسة السلطان (pouvoir) السياسي" في سياق التفاعل بين المحلي والكوني واختلاف الاشكال التي يأخذها حسب الإرث السياسي والاجتماعي للمجتمع ودرجة حضور المجتمع المدني وهيئاته ومؤسساته وقوتها التنظيمية وتأثيرها الاجتماعي في صناعة القرار. وهو ما يفسر الحضور القوي للأنظمة السياسية والترابية وإرثها الاجتماعي والمؤسساتي للتكيف سياسيا واقتصاديا في استدماج واستبطان الدينامكياتالنيوليبرالية المتنامية مما يجعلها تعكس ثقل أو خفة الإجراءات والمساطر، ودرجة استبداد المؤسسات والجهات العليا بالقرار وطرق إدارة المجال الشيء الذي يخضع لفعل ثقل الترسانة القانونية والتقاليد الديمقراطية في كل نظام سياسي تشتغل فيه هذه الدينامية الجديدة.

إن هذه التحولات التي تحصل في المؤسسات والسياسات وبالتالي في جهاز الدولة به وفيه تنتج انعكاسات على الأفراد والجماعات بل إننا نكون إزاء نوع جديد من التراتبية الطبقية التي لم تعد مرتبطة بالبنية الاقتصادية بل نجدها ترتبط بالإمكانات أو التحفيزات التي تترتب عن تدخلات الدولة إما بشكل مباشر أو من خلال الظروف الجديدة التي تهيئها وتكون أساس تراتبيات جديدة وتموقعات سياسية واقتصادية مختلفة عن الوضعيات السابقة سواء بالإقصاء المجالي والاجتماعي الكبير لفئات ومجموعات اجتماعية كثيرة او بالتمكين الاقتصادي والسياسي(Pouvoir) لفئات اجتماعية اخرى. الشيء الذي يطرح بقوة الى أي حد تبقى المضامين الجديدة لممارسة السلطان بالاستناد الى المبادئ الشكلية لاقتصاد السوق من خلال البنية الشكلية للمنافسة والمكانيزم الأساسي فيها وهو تحديد الأسعار بمنأى عن صيرورة التفقير والإغناء المشار اليهما اعلاه، وفي حياد تام عن عمليات التفاوتات المجالية والاجتماعية التي تحصل في الواقع وتخترق المجتمع باستمرار من جهة، وتصفية المكتسبات الاجتماعية والخدمات العمومية للدولة وتقزيم أدوارها وصلاحياتها باسم تشجيع المبادرة الخاصة ودعم القطاع الخاص وكأن روح المقاولة وعقلنة التدبير هي حصر فقط على حقل الشركات الخاصة ولا يكمن إعماله في مؤسسات الدولة ومرافقها من جهة اخرى؟

إن آفاق البحث والنتائج المتوقعة منه انطلاقا من التصور الأول لم تكن ستؤدي إلا الى مقاربة منفعلة بالسياسي ومنجذبة إلى السجال الإيديولوجي، وهو ما دفعني إلى تغير استراتيجية البحث وآفاقه المنهجية بالتركيزعلى التحولات المؤسساتية وتغيراتها من داخل جهاز الدولة وانعكاساتها على المجموعات والأفراد من خلال كيف يتم ذلك ميدانيا وكيف يقاد الناس وتنجز الأشياء. إن هذا المنظور هو الذي ساعدني على بلورة رؤوس أقلام أرضية فكرية سوسيولوجية حول مفهوم انشطار ممارسة السلطان السياسي تكون غير منفعلة بالسياسي والايديولوجي الذي ظل يؤثر بشكل قوي في مقاربات الأطروحة الليبرالية. ويساهم في ربط مناقشة وتحليل هذه الأطروحة سوسيولوجيا من داخل الإشكالية الحضرية أسوة بمقاربات العلوم السياسية أو الجغرافيا التي دأبت الاشتغال على هذا الموضوع.

انتهى.

6. الهوامش:

. قائمة المراجع باللغة العربية:

-العرويعبدالله، **الأيديولوجيا العربية المعاصرة**. بيروت: مطبعة المركز الثقافي العربي، 2006.

-امزيان لحسن، **السلطان المحلي بين القبيلة والحزب دراسة سوسيولوجية للسلوك السياسي لدى النخبة المحلية**. الرباط: دار الأمان، 2013.

-امزيان لحسن، "المسألة الحضرية في المغرب" في طور النشر.

-حمودي عبدالله، **الشيخ والمريد**. المحمدية: مطبعة طوبقال الطبعة الثانية، 2014.

. قائمة المراجع باللغاتالاجنبية:

-Aalbers Manuel,"The histories of neoliberalurbanism in the United States", in Gilles Pinson & Christelle Morel Journel (Dir) et all**, Debatingneoliberal City**, New York: published by Routledge 2017 p 96

AbouhaniAbdelghani, **Enjeux et acteurs de la Gestion Urbaine**. Dakar :Edition CODESRIA, 2000.

BeckerGary, **Human Capital**. USA: by The University of Chicago Press Third Edition 1993.

Bourdieu Pierre, **Sociologie General Tome1 : cours de collège de France 1982-1984.** Paris : Raison d'agir & Seuil 2015.

Bourdieu Pierre, **La noblesse de l'Etat : grandes écoles et esprit du corps**. Paris: éditions minuits, 2016.

Bourdieu Pierre, **Contre feux**. Paris : Raison d'agir, 1998.

Bourdieu Pierre, '' Mondialisation et Domination : De la finance à la culture '', **Cités n°51**.Paris : Presse Universitaire de France, (2012/3).

-Brenner Neil et Theodore Nik and All, **Space of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe**, USA, Malden: by Blackwell Publishing Ltd, 2002.

FoucaultMichel, **Naissance de la Biopolitique : Cours au collège de France 1978-1979**. Paris : Gallimard / Seuil, 2004.

-Haut commissariat au plan, **Recensement General de la Population et de l'Habitat 2014**, (Rabat : bulletin officiel n°6354, 23 Avril 2015.

-Harvey David, **A brief history of Neoliberalism**, New York, Oxford University Press, 2005.

- *Harvey David,"* From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation in Urban Governance in Late Capitalism"**,** In***GeografiskaAnnaler:*** *Series B, Human Geography,* Vol. 71, No.1, Sweden: published on line by Swedish Society for Anthropology and Geography, 8 August 1989.

-Hegel Friedrich, **Philosophy of Right.** Translated by S.W.Dyde, Ontario Canada: by Batoche Books.

-Laval Christian, **Foucault, Bourdieu et la question Néolibérale**. Paris : Edition La découverte, 2018.

-Marx Karl, **Œuvres choisies Tome 1**. Paris:Ed Gallimard 1963.

-Marx Karl. **Critique of Hegel's Philosophy of Right**, Translated by Joseph O'Malley. U.K: published by Oxford University Press, 1970.

-Peck Jamie et Tickell Adam, "Neoliberalizing space**"** in Neil Brenner et Nik Theodore and all, **Space of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe**. USA, Malden: by Blackwell Publishing Ltd, 2002.

-Pinson Gilles and Morel Journel Christelle & All, **Debating the Neoliberal City** (New York:by Routledge 2017).

-Polanyi Karl, **The Great transformation: The Political and Economic origins of our time**.USA, Boston : published by Beacon press 2001.

-Swyngedouw Eric, Moulaert Frank, and Rodriguez Arantxa, "Neoliberal Urbanization in Europe: Large-Scale Urban Development Projects and the New Urban Policy" in ***Antipode n°* 34 issue 3**, United Kingdom: Wiley online library, July 2002.

-WacquantLoÏc, ‘’La fabrique de l’État Néolibéral ‘’, **Revue internationale d’Anthropologie et des Sciences humaines**, (Bruxelles:Institut de sociologie de l’Université Libre, Juin 2010.

-Weber Max, **La ville**. Traduit par Aurélien Berlan. Paris : édition la Découverte 2014.

. وثائق رسمية:

-**Loi n° 16-04** relative à l’aménagement et à la mise en valeur de la vallée de Bou Regregpromulguée par le dahir n° 1-05-70 du 20 chaoual 1426 & 23 novembre 2005,(Rabat : **Bulletin Officiel n° 5374** du Jeudi 1 Décembre 2005).

-Decret n° 2-08-557 du 21 Chaoual 1429 (21 octobre 2008) pour « Société Casa Aménagement ».

-**Decret ° 2 -14- 565** du 4 Chaoual 1435 (1eraoût2014) autorisant la création d’une société anonyme dénommée «Rabat RégionAménagements».

-**la loi n° 39-89** autorisant le transfert d’entreprises publiques au secteur privé, en vertu des dispositions de son article 8.